

المادة ١٩٣- إذا اتخذ أي قرار بالتعيين أو الترفيع أو النقل أو الوكالة أو الانتداب أو الاعارة أو التأديب أو انهاء الخدمة وكان القرار مخالفا لاحكام هذا النظام او غير متطبق على نظام تشكيلات وظائف الوزارات والدوائر الحكومية فلرئيس ديوان الموظفين عند الاقتضاء ان يطلب الى المرجع المختص إيقاف الاجراءات الى ان تصوب المعاملة وفي حالة الاختلاف يرفع الامر الى رئيس الوزراء البت فيه . ويتفق لاي موظف ذي مصلحة مباشرة ان يضمن في اي قرار يصدر خلال شهرين من تاريخ صدوره لدى مجلس الوزراء .

المادة ١٩٤- تعرض كل حالة لم ينص عليها هذا النظام على مجلس الوزراء ليدقق فيها ويصدر قرارا خاصا حولها بعد الاستئناس برأي رئيس ديوان الموظفين .

المادة ١٩٥- لا تحول احكام هذا النظام دون ترفيع الموظفين الذين توضع لهم درجات في نظام تشكيلات وظائف الوزارات والدوائر الحكومية الصادر بموجب قانون الميزانية العامة والذين اكلوا ثلاث سنوات لغاية ١٩٦٦/٣/٣١ .

المادة ١٩٦- يلغى نظام الموظفين المدنيين رقم (١) لسنة ١٩٥٨ وجميع تعديلاته ونظام الخدمة المدنية رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٥ .

المادة ١٩٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٦/٣/٥

استمارة

وزير الداخلية . وزير . وزير . رئيس . وزير . وزير .
دولة لشؤون رئاسة الوزراء . المالية . العمالية . وزير . وزير .
عبد الوهاب الجاني . عز الدين المفتي . سمعان داود . وصفي التل .
وزير . وزير المواصلات . وزير الشؤون الاجتماعية والعمل . وزير الداخلية لشؤون
الترية والعمل . بسري ويريد . وزير الصحة بالوكالة . المديرية العامة للغذاء والدواء .
دوقاد المندوبي . فضل الدلاهمزي . صالح بركات . قاسم الراعي .
وزير . وزير المواصلات . وزير . وزير .
الإعلام . ميناء طبران سبك . الاقتصاد الوطني . الإيفال العام .
عبد الحميد شرف . سعيد الدجاني . حاتم الزعي . يحيى الخطيب .
وزير . وزير . وزير . وزير .
دولة لشؤون رئاسة الوزراء . الخياطة . الانشاء والصيانة . وزير .
استاذ . استاذ . استاذ . استاذ .
استاذ . استاذ . استاذ . استاذ .

الجمهورية العربية السورية للملكة الاردنية الهاشمية

علان : الثلاثاء ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٥ هـ . الموافق ٥ نيسان سنة ١٩٦٦ م . العدد ١٩١٢

الفرس

٦٠٦	قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٦	قانون تقسيط ديون امانة العاصمة
٦٠٧	قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٦	قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر
٦٠٩	قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦	قانون معدل لقانون تسوية ديون المزارعين
٦١٠	قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٦	قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية
٦١١	قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٦	قانون معدل لقانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية
٦١٢	قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٦	قانون معدل لقانون الصحة
٦١٣	قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٦	قانون معدل لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي
٦١٤	قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٦	قانون صيانة اموال الدولة
٦١٦	نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٦	نظام مجلس ادارة مصلحة مياه محافظة القدس
٦١٨	نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦	نظام تنظيم وإدارة وزارة الاعلام
٦٢٠	نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦	نظام دكان قوة الامن العام المعدل
٦٢١	أمر دفاع رقم (١٣ و ١٤) لسنة ١٩٦٦	صادران عن رئيس الوزراء
٦٢١	اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور	
٦٢٢	استنراك	
٦٢٢	تصحيح اخطاء	

مكتبة

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيل القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٥ قانون تقسيط ديون امانة العاصمة المنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٨٦٦) الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .
بنشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٣٤) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :
وليس الوزراء
وصلي التل

نحو وصلي التل
نحو وصلي التل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٦

قانون تقسيط ديون امانة العاصمة

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تقسيط ديون امانة العاصمة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
تعني كلمة (الامانة) - امانة العاصمة .
تعني كلمة (دين) - كل مبلغ من المال يزيد عن الالف دينار مستحق على الامانة عند نفاذ هذا القانون او يستحق عليها دفعه بمقتضى قانون الاستهلاك وقانون تنظيم المدن سواء اضطر به حكم ام لم يصدر .
تعني كلمة (الدائن) كل شخص حقيقي او معنوي له دين على الامانة .
- المادة ٣ - يشط ما زاد على الالف دينار من الديون المستحقة للدائنين على الامانة على خمسة اقساط سنوية متساوية يستحق القسط الاول منها بعد مرور سنة على نفاذ هذا القانون .
- المادة ٤ - لا تسري احكام هذا القانون على ديون الامانة التي تنشأ بعد نفاذ هذا القانون .
- المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٦/٣/٩

رئيس الوزراء
وصلي التل

رئيس الوزراء
وصلي التل

وزير المالية
سمعان داود

وزير الداخلية
عبد الوهاب الجبالي

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٥ قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر المنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٨٥٩) الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات ،
بنشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٢٨) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
و . رئيس الوزراء
سمعان داود

نحو وصلي التل
نحو وصلي التل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة . -

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصيل بالغاء تعريف لفظة (سلاح) الواردة فيها والاستعاضة عنه بما يلي :
تعني لفظة (سلاح) كل سلاح ناري مهما كان نوعه وكل جزء من سلاح ناري او قطع غيار لأي سلاح ناري .
- المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة الثالثة من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي . -
- ١ - يجوز لجميع الاهالي في المملكة ان يحتفظوا في منازلهم واماكن اقامتهم بالبنادق والمسندات اللازمة لاستعمالهم الذاتي فقط مع كية من الحاد المخصص لذلك السلاح بالقدر الضروري للدفاع عن النفس بشرط ان يتقدم صاحب السلاح خلال اسبوع من تاريخ حصوله على السلاح بطلب لوزير الداخلية او من ينوب عنه لترخيص له بذلك وفي حالة رفض الطلب يتوجب بيان الاسباب .

ب- الاهالي الذين يحفظون في منازلهم واماكن اقامتهم عند نفاذ هذا القانون بالسلاح المبحوث عنه في الفقرة السابقة عليهم ان يقدموا بطلب الترخيص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ج- يسمح لمن يجوزته ترخيص باقتناء السلاح ان يحمل السلاح خارج المناطق المبينة في المادة الرابعة من هذا القانون دونما حاجة لترخيص يعمله .

المادة ٤ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي بملف عبارة (والمحكمة ان تأمر بمصادرة السلاح) الواردة في آخر الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ويصادر السلاح) .

١٩٦٦/٣/٨

احمد بن طلال

وزير الداخلية	وزير الداخلية	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
عبد الوهاب المجالي	سمعان داود	وصفي التل	وصفي التل

نور الدين السليمان

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ، ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون تسوية ديون المزارعين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية ديون المزارعين لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (هـ) واعتبار الفقرة (هـ) منها فقرة (و) .

هـ - قروض البنوك التجارية المرخصة بموجب قانون مراقبة البنوك وقروض الاتحاد التعاوني .

١٩٦٦/٣/٩

احمد بن طلال

وزير الداخلية	وزير الداخلية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
دولة لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	وزير الدفاع	وصفي التل
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المكي	سمعان داود	وصفي التل
وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الداخلية للشؤون	وزير الداخلية للشؤون
الصحة	برق وبريد	الشؤون الاجتماعية والعمل	البلدية والقروية
احمد ابو قرة	فضل الدالحموي	صالح بركات	قاسم الرعاوي
وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير الداخلية	وزير الداخلية
مينا طيران سكك	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	التربية والتعليم
سعيد الدجاني	حاتم الزعبي	يحيى الخطيب	ذوقان الخناوي
وزير دولة لشؤون	وزير الداخلية	وزير الداخلية	وزير الداخلية
رئاسة الوزراء	الخارجية	الانشاء والتعمير	الزراعة
محمد طوقان	اكرم زعبي	لصفت كمال	اسماعيل حجازي
			عبد الحميد شرف

هكذا من الله على

نحو المرسوم الملكي رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ولأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - تعدل المادة (٨٠) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر البند (د) من الفقرة (١) منها :
« ومن حاملين ومقاعدتين ومسرحين »

١٩٦٦/٣/٨

أحمد بن حسن

وزير الدفاع

رئيس الوزراء

وصلي التل

وصلي التل

نحو المرسوم الملكي رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ولأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصلي بالغاء ما ورد فيها والاستعاضة عنه بما يلي : -

« تعفى من هذه الرسوم الكيمايات التي يشتريها للاستهلاك الخاص بهم الاشخاص والهيئات الممنون بالمواد (٧٧ و٧٨ و٧٩) من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ او اي نص آخر يخل عليها كما تعفى ايضا الكيمايات التي تشتريها القوات المسلحة والامن العام لاستهلاكها الخاص .

١٩٦٦/٣/٩

أحمد بن حسن

وزير الاقتصاد الوطني

وزير المالية / الجمارك

وزير المالية

رئيس الوزراء

حاتم الزعبي

عزالدين المقتي

عزالدين المقتي

وصلي التل

هكذا من الأهل

نحوه الحبيب للسلطان ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والتواب

تصادق على القانون الاتي وتأمرا باصداره واضافته الى قوانين الدولة . -

قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الصحة

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الصحة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون الصحة لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٣٧) المضافة الى القانون الاصيل بالقانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٥ باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها : « وكيفية التصرف بها لغايات هذا المشروع » .

١٩٦٦/٣/٩

أحمد بن محمد

وزير الداخلية ووزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
دولة لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العدل	وزير الدفاع
عبد الوهاب المجاني	عز الدين الملقني	سمعان داود	وصفي التل
وزير	وزير المواصلات	وزير	وزير الداخلية
الصحة	برق وبريد	الشؤون الاجتماعية والعمل	لشؤون البلدية والقروية
احمد ابو قسورة	فضل الدلقموني	صالح بركان	قاسم الرعاوي
وزير المواصلات	وزير	وزير	وزير
ميناء طيران سكك	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	التربية والتعليم
سعيد الدجاني	حاتم الزوي	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الخارجية	الانشاء والتعمير	الزراعة
محمد طو لسان	اكرم زهير	لصلي كمال	اسماعيل حجازي
			عبد الحميد شرف

نحوه الحبيب للسلطان ملك المملكة المغربية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والتواب

تصادق على القانون الاتي ، وتأمرا باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

(١ - ٥) - تقدم المؤسسة القروض لتمويل . -

أ - الغايات الزراعية والامور الاخرى المتعلقة بها .

ب - اقتناء وتربية الحيوانات والدواجن وكل ما من شأنه زيادة الثروة الحيوانية .

ج - تحسين وانشاء الصناعات الزراعية والحيوانية .

د - اسكان موظفي المؤسسة واعضاء مجلس الادارة الحكوميين .

المادة ٣ - يعمل بالانظمة السارية المفعول قبل صدور هذا القانون وتعتبر كأنها صادرة بموجبه اذا كانت لاتعارض مع احكامه .

١٩٦٦/٣/٩

أحمد بن محمد

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العدل	وزير الدفاع
عبد الوهاب المجاني	عز الدين الملقني	سمعان داود	وصفي التل
وزير	وزير	وزير الشؤون	وزير الداخلية للشؤون
الصحة	المواصلات برق وبريد	الاجتامية والعمل	البلدية والقروية
احمد ابو قسورة	فضل الدلقموني	صالح بركان	قاسم الرعاوي
وزير المواصلات	وزير	وزير	وزير
ميناء طيران سكك	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة	التربية والتعليم
سعيد الدجاني	حاتم الزوي	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير
رئاسة الوزراء	الخارجية	الانشاء والتعمير	الزراعة
محمد طو لسان	اكرم زهير	لصلي كمال	اسماعيل حجازي
			عبد الحميد شرف

هكذا من المأجول

نحو نصيب الشعب ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرر مجلسا الأعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٦

قانون صيانة اموال الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لكل منها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تطلق لفظة (موظف) على كل شخص عين في ملاك الدولة او ملاك ادارة عامة بحسب نظام الخدمة المدنية او انظمة الموظفين او قانون القوات المسلحة الاردنية او قانون الامن العام او اي قانون او نظام آخر .

وتعني عبارة (اموال الدولة) اية اموال منقولة تعود للدولة او لادارة عامة او صندوق مالي خاضع لاشرفائها بما في ذلك النقود والسندات والتحاويل ذات القيمة المالية .

وتعني عبارة (رئيس الديوان) رئيس ديوان الحاشية او اي شخص يقوم مقامه في التناوب غيابه .

وتعني عبارة (مصادن) اي موظف او شخص حكم عليه حكما قطعيا من قبل اية محكمة جزائية مختصة مدنية او عسكرية او خاصة بسرقة اموال السلولة او اختلاسها . كما تشمل هذه العبارة ورتبة ذلك الموظف او الشخص .

وتعني عبارة (المحكمة) حينما وردت في هذا القانون المحكمة المشككة بموجب المادة الثالثة منه الا اذا ورد النص على خلاف ذلك .

المادة ٣ - تشكل محكمة خاصة تدعى (محكمة صيانة اموال الدولة) من رئيس محكمة استئناف عمان رئيساً وعضوية موظفين آخرين الاول ينتخبه رئيس الديوان والثاني ينتخبه وزير المالية على ان لا تقل درجة كل منها عن الثانية وتتخذ هذه المحكمة كلما طلب اليها ذلك رئيس الديوان في المكان والزمان اللذين تفيها وتصدر قراراتها بالايجاب او الاكثريه .

المادة ٤ - أ - يكون اختصاص هذه المحكمة التحقيق في اية اموال منقولة او غير منقولة تسربت لاي شخص كان من قبل اي موظف او اي شخص لمدان يعتقد ان ذلك الموظف قد باعها او وهبها او اجراها او رهنها بقصد تهريبها للحيلولة دون حجزها من قبل الدولة .

ب - التحقيق في اية اموال منقولة او غير منقولة يعتقد ان ذلك الموظف او الشخص لمدان حصل عليها او اجزى اية تحصيلات عليها او اقام اية عازة او غرس اية اشجار او اية اجراءات اخرى بسبب ما حصل عليه من اموال منقولة او غير منقولة سواء اكانت هذه الاموال المنقولة او غير المنقولة لا تخضع لتسجيل الممتلكات او لم يرفع عليها ام مسجلة باسم زوجته او اقاربه او اي شخص اجنبي آخر .

ج - تطبق المحكمة احكام هذا القانون على الشخص او الموظف الذي ثبت بقرار قطعي صادر عن محكمة مختصة او باقراره الخطي ادخاله لاموال الدولة بدمته بمك ادارته لتلك الاموال او الاشراف عليها او تسلمه اياها ولو لم يلاحق جزائيا لاية اسباب كانت .

المادة ٥ - أ - اذا ثبت للمحكمة ان اية اموال منقولة او غير منقولة قد تصرف بها المدان بالصورة الواردة بالمادة (٤) من هذا القانون فانها تحكم باعادة تلك الاموال له وتسجيلها باسمه حتى تتمكن الخزينة من استرداد اموالها منها .

ب - تستثنى من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة الاموال التي يثبت صاحبها انه حصل عليها من المدان بحسن نية ولقاء عوض تعثره المحكمة عادلا .

ج - تسرد المبالغ المحكوم بها على المدان حسب نصوص قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٦ - ١ - للمحكمة من اجل القيام بواجباتها ، ان :-

أ - تدعو اي شخص للشهادة ، او تطلب اليه ابراز اية وثيقة او سجل رسمي او تجاري .
ب - تقبل اية بيعة شفوية او خطية من اجل القبول بالدعوى ، وذلك بالرغم عما ورد في اي قانون آخر .

٢ - تصدر المحكمة قرارها بالايجاب او الاكثريه واستنادا الى قضايتها المطلقة وذلك بعد تمكين من آلت اليه اموال الموظف المذكور من تقديم دفاعه شخصيا او بواسطة محاميه .

المادة ٧ - يمثل رئيس الديوان والنائب العام او من ينوبه مجتمعين ومنفردين الادعاء امام المحكمة ولرئيس الديوان ان يفوض احد موظفي الديوان لقيام به هذه المهمة على ان لا تقل درجته عن الرابعة .

المادة ٨ - تكون اجراءات المحكمة سرية الا اذا رأت خلاف ذلك .

المادة ٩ - بالإضافة لما ذكر اعلاه ، يجوز للمحكمة ان تمنح اي شخص من السفر ، وان تلقى الحجز التحفظي على اية اموال يطلب اليها رئيس الديوان ، او من يمثله ، حجزها وذلك لنتيجة الدعوى .

المادة ١٠ - لهذا القانون صفة الرجعية وينطبق من تاريخ ١٩٥١/٤/١ .

المادة ١١ - جميع الاحكام التي تصدرها المحكمة المذكورة نابعة للتمييز وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية والتمييز من حق رئيس الديوان والمحكوم عليه في خلال ثلاثين يوما تبدأ من تاريخ تفهم الحكم ان كان وجاهيا او من تاريخ تبليغه ان كان غائبا .

أ - يدفع المحكوم عليه وان كان غير رئيس الديوان « رسماً مقطوعاً قدره عشرة دنانير لصندوق الخزينة حينما يقدم بميزه » .

ب - تحكم المحكمة بالزام الطرف الاخر المحكوم عليه بآية نفقات او اجور عمالة تكيدها المحكوم له .

ج - جميع الرالبع والاستعدادات مستثناة من رسوم الطوابع وكذلك صور الاحكام .

د - ماملات التبليغ تجري وفقا لقانون اصول المحاكمات الحقوقية بمعرفة احد محضري حاكم الاستئناف او البداية او الصلح .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء ووزير المالية والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

استنسخ بطابع

١٩٦٦/٣/٩

وزير المالية وزير العدل سميان داود
عز الدين اللقي رئيس الوزراء وصفي التل

هكذا من الأصول

نظام مجلس إدارة مصلحة مياه محافظة القدس

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٣/٥
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٤) ١٩٦٦

نظام مجلس إدارة مصلحة مياه محافظة القدس

صادر بموجب المادة (٥) من قانون تنظيم شؤون مياه الشرب محافظة القدس رقم (٩) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مجلس إدارة مصلحة مياه محافظة القدس لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - يكون لللائق والعبارة المعرفة في المادة (٢) من قانون تنظيم شؤون مياه الشرب محافظة القدس رقم (٩) لسنة ١٩٦٦ حيزاً وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها في المادة المذكورة .
ب - تعني عبارة (منطقة المياه ، حيزاً وردت في هذا النظام ، الحالة الأولى (منطقة رام الله) الواردة في المادة (٢) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٣ - أ - يتألف مجلس إدارة مصلحة المياه من سبعة أعضاء على الشكل التالي :-

عضو ينتخبها مجلس بلدية رام الله
عضو ينتخبها مجلس بلدية البيرة
عضو ينتخبه مجلس بلدية دير ديوان
عضو ينتخبه المجلس القروي في كفر مالك
عضو يعينه الوزير (ليس من الضروري ان يكون من موظفي الدولة)

ب - يترتب على المجلس البلدي او القروي ابلاغ الوزير ، باسماء الاشخاص الذين ينتخبهم اعضاء في مجلس إدارة مصلحة المياه .

ج - يختار اعضاء المجلس ، رئيساً له ، ونائبه ، وذلك من بينهم ، لإدارة الجلسات .

المادة ٤ - يجتمع المجلس مرة كل شهر على الاقل ويقعد جلسات اضافية حسب اية مناسبة لا يمكن من القيام بالمسؤوليات المترتبة عليه ويجوز ان يقعد جلسات خاصة بناء على طلب الرئيس .

يرسل الرئيس وقائع الدعوة الى الاعضاء على عناوينهم بحيث يؤمن وصولها اليهم قبل موعد الجلسة ويجوز ان يرسل الرئيس وقائع الدعوة مكتسبان الاجتماع وتاريخه وزمنه ، والغاية منه ، ويجوز للرئيس ان يدعو الى جلسة طارئة ، في اي وقت ، وبأية ما وجد موجبا لذلك ، بدون ان يتبع طريقة التبليغ الاعتيادية .

المادة ٥ - يؤلف النصاب القانوني في أية جلسة ، تحت الدعوة اليها حسب الاصول ، من اربعة اعضاء ، ويجوز لهذا النصاب ان يتخذ قراراته باسم المجلس بأكثرية الاصوات واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً .

المادة ٦ - يقرم الرئيس باعداد وقائع دقيقة لكل جلسة يوزعها على اعضاء المجلس لراجعتها واقرارها او تنقيحها في موعد لا يتجاوز الجلسة التالية ، وتحفظ وقائع الجلسات وتضمن باعتبارها من اضاير المصلحة الدائمة

المادة ٧ - تنتهي عضوية الاعضاء المنتخبين من مجالس البلديات بانتهاء عضويتهم في المجالس البلدية التي انتخبوا فيها

١٩٦٦/٣/٥

أعضاء المجلس

وزير الداخلية ووزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
دولتشون رئاسة الوزراء	المالية	العدل	وزير الدفاع
عبد الوهاب الجاني	عز الدين المفتي	سمعان داود	وصلي التل

وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الداخلية لشؤون
القريبة والتعليم	برق وبريد	وزير الصحة بالوكالة	البلدية والقروية
فولكان الخنداوي	فصل الدلقوني	صالح بركان	قاسم القريايوي

وزير	وزير المواصلات	وزير	وزير
الاعلام	ميتاء طويران سكك	الاقتصاد الوطني	الاشغال العامة
عبد الحميد شرف	سعيد الدجاني	حاتم الزعي	يحي الخطيب

وزير دولة	وزير	وزير	وزير
للوزن رئاسة الوزراء	الخارجية	الاشغال والصناعات	الزراعة
محمد طوقان	اكرم زعيتر	نصرت كلال	اسماعيل حجازي

هكذا من الأشهر

نظام تنظيم وإدارة وزارة الاعلام

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٣/٩ .

تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦

نظام تنظيم وإدارة وزارة الاعلام

صادر بموجب المادة (١٢٠) من الدستور

•••••

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة الاعلام لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للألفاظ التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

المملكة - المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة - وزارة الاعلام
الوزير - وزير الاعلام

المادة ٣ - غايات وزارة الاعلام هي تخطيط وتنفيذ عملية التوعية الاعلامية والثقافية والفكرية والفنية المناهضة بالدولة في الاردن ، وتنظيم وتوجيه النشاط الاعلامي والثقافي والفكري والفني الذي تقوم به المؤسسات الاعلامية المختصة في المملكة وذلك على اساس الالتزام بالحقيقة ، وغاياتها العقل والتأكييد على القيم الديمقراطية ، والايمان بكرامة الفرد وحرية ، والاخلاص للعروة ولرسالة الامة العربية في الوحدة والتحرر الكامل والتقدم الشامل ، وتنمية الحس الوطني والخلقي والذوقي لدى المواطن الاردني والعربي والدفاع عن مثل هذه المبادئ والمساواة بشكل مطلق .

المادة ٤ - تتألف وزارة الاعلام من الوزارة المركزية والدوائر المستقلة المرتبطة بها وهي :

- ١ - دائرة الاذاعة
- ٢ - دائرة المطبوعات
- ٣ - دائرة الثقافة والفنون
- ٤ - مؤسسة التلفزيون

٥ - مصلحة دوائر اعلامية اخرى يرى الوزير ضرورة لانشاؤها حسب الاصول لخدمة اغراض الوزارة .

المادة ٥ - مهام الدوائر المذكورة هي كما يلي :

١ - تكون مهمة دائرة الاذاعة تحقيق غايات الاعلام الاردني المذكورة عن طريق البث الاذاعي بالوسائل الفنية المناسبة .

٢ - تكون مهمة دائرة المطبوعات تحقيق غايات الاعلام الاردني عن طريق النشر وتختلف الوسائل الصحفية .

٣ - تكون مهمة دائرة الثقافة والفنون تحقيق غايات الاعلام الاردني بتشجيع ووعاية النشاط الثقافي والفني في المملكة والمساهمة في تنظيمها ودعم الجهود الفردية والجماعية البناءة في هذين المضامين في المملكة وذلك بواسطة جميع الوسائل المناسبة .

٤ - تكون مهمة مؤسسة التلفزيون تحقيق غايات الاعلام الاردني عن طريق البث التلفزيوني بالوسائل الفنية المناسبة .

المادة ٦ - الوزير هو المرجع الاعلى للدوائر المذكورة جميعها والمشرف على وضع وتنفيذ سياساتها ويكون بالوزارة مدير اداري .

المادة ٧ - يكون لكل من الدوائر والمؤسسات المستقلة مدير عام يرتبط مباشرة بالوزير .

المادة ٨ - تحدد واجبات ومسؤوليات كل موظف من الموظفين الرئيسيين في الوزارة المركزية والدوائر المرتبطة بها بلائحة عمل وفق المخطط التنظيمي الذي يوضع لها حسب ما يراه الوزير مناسباً .

١٩٦٦/٣/٩

احمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	وزير الدفاع
عبد الوهاب الحياي	عز الدين القسبي	وصفي التل

وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون	وزير الداخلية لشؤون
الصحة	برقي وريبد	الاجتماعية والعمل	البلدية والقروية
احمد ابو قورة	فضل الدلقوني	صالح بركان	قاسم الرعاوي

وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	وزير
بناء طيران سكك	وزير الخارجية بالوكالة	الاشغال العامة
سعيد النجالي	حاتم الزعبي	يحيى الخطيب

وزير دولسية	وزير الانشاء	وزير
لشؤون رئاسة الوزراء	والتمير	الزراعة
محمد عرقان	تصفت كمال	اسماعيل حجازي

عبد الحميد شرف

هكذا من الأصول

نظام دكان قوة الامن العام المعدل

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٣/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦

نظام دكان قوة الامن العام المعدل

صادر بمقتضى المادة (٩٣) من قانون قوة الامن العام المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام دكان قوة الامن العام المعدل لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦
الشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصلي .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي -

١١- تستورد البضائع والمواد والوازم من اي مصدر خارجي او داخلي حسب القوانين والانظمة
الرعية ويجرى بيعها للأفراد مضافاً اليها كافة النفقات والارباح المقررة .

١٩٦٦/٣/٩

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	العسكارية	وزير الدفاع
عبد الوهاب الجاني	عز الدين المكي	سمعان داود	وصفي التل
وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون	وزير الداخلية للشؤون
الصحة	برق وريبيد	الاجتماعية والعمل	بلدية والقروية
احمد ابو قورة	فهد الدقموني	صالح برقان	قاسم الريماوي
وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	وزير	وزير
ميناء طبران سكك	وزير الخارجية بالوكالة	الاشغال العامة	الترية والتعليم
سعيد الدجاني	حاتم الزعبي	يحيى الخطيب	ذوقان الخنداري
وزير دولية	وزير	وزير	وزير
لشؤون رئاسة الوزراء	الانشاء والهندسة	الزراعة	الاسلام
عمدة طوقان	عليه راجح	الحاجل حجازي	عبد الحميد شرف

هكذا من المأهول

امر دفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٦٦

صادر بمقتضى المادة ٢/١٤ من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بناء على تنسيق معالي وزير / الجياريك، وبالاتفاق مع المادة (٢/١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩
أمر بتعديل امر الدفاع رقم (٩) لسنة ١٩٥٦ باضافة الفقرة التالية اليه بعد الفقرة (٣) منه مباشرة برقم (٤) واعادة ترقيم
الفقرات اللاحقة على هذا الاساس -
٤ - في مراكز الاقضية التي لا يوجد فيها مراكز جمركية ، يمارس الحكام الاداريون الصلاحيات المنوطة للسلطات
الجمركية بمقتضى هذا الامر .

١٩٦٦/٣/١٦

و . رئيس الوزراء
سمعان داود

امر دفاع رقم (١٤) لسنة ١٩٦٦

صادر بالاستناد للمادة الثانية من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

١ - بالاستناد للمادة الثانية من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ ، أمر باخراج جميع ذوايب الحيوانات الواقعة
ضمن مدينة القدس القديمة (داخل السور) الى خارج تلك المدينة خلال مدة اقصاها تاريخ ١٩٦٦/٥/٥
وعلى معالي محافظ القدس متابعة تنفيذ هذا الامر وكل من يخالف احكامه يعرض نفسه للعقوبات المنصوص
عنها في المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

٢ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ ١٩٦٦/٣/٢٧ .

١٩٦٦/٣/٢٦

رئيس الوزراء
وصفي التل

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعن ان القانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٦٥ (قانون معدل لقانون الصحة) المنشور بالعدد ١٨٧٣ من الجريدة
الرسمية قد أحيل الى مجلس الامه عملاً بلاادة ٩٤ من الدستور فحال منة قبولاً وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية
قانوناً دائماً .

١٩٦٦/٣/٨

رئيس الوزراء
وصفي التل